

مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه
دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية

م.م. آسو بهاء الدين قادر
كلية الكتاب الجامعة

م.م. سامر محمد فخري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

Banking profitability and factors affecting it
An Empirical Study in a sample of the Iraqi
commercial banks

Ass. Lec.Aso Bahaulddin Qadeq
AL- Kitab University College

Ass.Lec.Samer Muhammad Fakhr
College of Admin&Eco/Tikrit Uni

تاريخ قبول النشر 2016/2/22

تاريخ استلام البحث 2015/12/16

المستخلص:

تعد العوائد هدفاً تسعى إليه جميع المصارف لأنه يحقق له دخلاً جالياً ويضمن له البقاء والاستمرار في المنافسة مع المصارف الأخرى، ومن هنا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على بيان اثر رأس المال والسيولة وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة على ربحية المصرف . وذلك من خلال الاعتماد على خمسة مصارف عراقية تجارية وهي: مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، فضلاً عن مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، للمدة من 1998 ولغاية 2011 . وقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أهمها إن رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى ربحية المصرفية (ROA , ROE) ويرتبط سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم السيولة بعلاقة عكسية مع الربحية المصرفية ، كما قدم البحث مجموعة مقترحات لعل من أهمها هي إنشاء وحدات إدارية متخصصة لمتابعة حركة أسعار الصرف وتذبذبات التضخم، وسعر الفائدة بغية التحقيق من مخاطر الأزمات المالية ومخاطر المتغيرات الخارجية والداخلية وعلى إدارات المصارف أن تسهر على التأكد من هذه المسألة وأن تعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملائمته وفعاليتها .

الكلمات المفتاحية : الربحية المصرفية

Abstract:

It is returns a goal sought by all banks because it will bring them an income under way and that guarantees them survive in competition with other banks, and here came this research to highlight the statement after capital and liquidity and the exchange rate, inflation and the interest rate on the profitability of the bank. And that by relying on five commercial Iraqi banks: the Bank of Baghdad, the Iraqi Investment Bank, Bank of the Middle East, as well as the Rafidain Bank and Rasheed Bank, for the period from 1998 to 2011. The research came out a set of conclusions of the most important of the paid-up capital and the interest rate is linked to a positive relationship with the banking profitability level (ROA, ROE) and is associated with exchange rate and the inflation rate and the size of the liquidity inverse relationship with the bank profitability, as the research presents proposals Perhaps the most important of which is the establishment of units administrative specialist for follow-up exchange rates and fluctuations in inflation movement, the interest rate in order to achieve the risk of financial crises and risks of external and internal variables and banks administrations should ensure to make sure this issue

and is working on the review and evaluation of this system on a regular basis so as to make sure of the relevance and effectiveness .

Key words: Banking profitability

المقدمة:

تتعرض المؤسسات المالية عموماً ومنها المصارف إلى المخاطر المالية المختلفة التي تؤثر على أرباحها. خاصةً مع ازدياد دور المصارف في الاقتصاد وازدياد مخاطر النشاط الاقتصادي وإن هذه المخاطر تتباين في أشكالها، وأسبابها، وترتبط معظم المخاطر ببنود الميزانية و يستطيع المصرف السيطرة عليها مثل خطر السيولة، إلا إن هناك مخاطر أخرى خارج بنود الميزانية لا يستطيع المصرف السيطرة عليها مثل أخطار سعر الفائدة، والتضخم، وسعر الصرف، فأصبح لازماً على مدراء المصارف مجاراة هذه التغيرات وهذه المخاطر واعتماد أساليب علمية حول كيفية إدارة المصارف وابتكار طرق ومداخل تعمل على الوصول الى تحقيق الأهداف وزيادة العوائد. وبحسبنا هذا يسلب الضوء على بيان اثر رأس المال والسيولة وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة على ربحية المصرف. وذلك من خلال الاعتماد على خمسة مصارف عراقية مساهمة وهي: مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، فضلاً عن مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، كعينة منتقاة من بين مجموعة مصارف تجارية، بعد أن تم التأكد من قدرتها على الاستمرار وتلبية متطلبات البحث. وقد أمكن الحصول على البيانات الواردة في الحسابات الختامية لهذه المصارف، وبناءً على ذلك فقد تضمن هذا البحث أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول منهجية البحث في حين اشتمل المبحث الثاني على الجانب النظري: مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي: تحليل وتقدير دوال الربحية المصرفية في العراق، ومن ثم اختتم البحث بأهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم التوصل إليها بالمبحث الرابع .

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

يعتبر مؤشر الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية، وإن إدارات المصارف التجارية تسعى دائماً لتعظيم أرباحها، وبغية تحقيق ذلك لابد من الوقوف على عوامل البيئة الخارجية الذي تقع خارج سيطرتها مثل (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) من أجل التعرف على آثارها، كما يتحتم عليها دراسة العوامل البيئية الداخلية الذي تقع تحت سيطرتها

(السيولة، رأس المال المدفوع) من اجل تحاشيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أتباع البنك المركزي سياسات نقدية مقيدة قد تؤثر على أرباح هذه المصارف، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الآتي:

" هل لدى إدارات المصارف التجارية الطرق الفعالة والسليمة لمعرفة حجم ونوعية التأثير ال ذي تنتركه العوامل البيئة الخارجية والعوامل البيئة الداخلية على مؤشر الربحية (ROA,ROE) "

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة أهمية المتغيرات المدروسة وهي عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) وذلك من اجل الوصول الى أنظمة الإنذار المبكر إيجاد الطرق السليمة والفعالة في تحديد الانحرافات وإبراز كفاءة إدارة المصارف التجارية من عدمها .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي :

1. تحديد مدى استجابة مؤشر الربحية (ROA,ROE) للتغير الحاصل في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) .
2. تحديد أي من هذه العوامل (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة، السيولة، رأس المال المدفوع) الأكثر تأثيراً على مؤشر الربحية (ROA,ROE) .

رابعاً: فرضية البحث:

يسعى البحث الى اختبار الفرضيات الآتية :

1. يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROA) .
2. يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROE) .

خامساً: حدود البحث:

١. الحدود المكانية: تم اختيار عدد من المصارف التجارية العراقية .
٢. الحدود الزمانية: تم اعتماد البيانات السنوية لصافي أرباح المصارف عينة البحث للمدة من 1998 ولغاية 2011 .

سادساً: عينة البحث:

- أشتملت عينة البحث على مصرفين حكوميين وثلاث مصارف تجارية أهلية وهي :
١. مصرف الرافدين .
 ٢. مصرف الرشيد .
 ٣. مصرف الاستثمار العراقي .
 ٤. مصرف الشرق الأوسط .
 ٥. مصرف بغداد .

سابعاً: الرموز الإحصائية والمالية المستخدمة في البحث :

الرمز	المعنى	الرمز	المعنى
ROA	العائد على الموجودات	Sig C	معنوية الحد الثابت
ROE	العائد على حق الملكية	Sig Ex	معنوية سعر الصرف
EX	سعر الصرف	Sig F	معنوية التضخم
F	التضخم	Sig R	معنوية سعر الفائدة
R	سعر الفائدة	Sig LB	معنوية السيولة
LB	السيولة	Sig Ca	معنوية رأس المال المدفوع
Ca	رأس المال المدفوع	R ²	معامل التحديد

المبحث الثاني : مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه**أولاً : مؤشر الربحية : Profitability Ratio**

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمر ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة (الطائي & عبد الهادي، 2013، 191)، ويعرفها (الشماع، 1992، 89) بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له. إن مؤشر الربحية المقياس لسياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية

والتمويلية والقرارات المتخذة بها، فهي تعكس الأداء الكلي للشركة، وتوحد الأثر لأغلب القرارات الإدارية وإنها تفحص قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية (العامري، 2013، 87)، لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مربح، إذ أن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلاً، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متديناً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً (المشهداني، 2009، 66)، والنسب الربحية الأكثر شيوعاً تتمثل بالآتي:

١. العائد على الموجودات : Return On Assets (ROA)

يعد مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته (محمد، 2006، 261)، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل (المشهداني، 2009، 67)، كما إنه يعكس كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة. يحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح إلى إجمالي الموجودات (داود، 2010، 23)، وعلى النحو الآتي (Reilly&Brown, 2012, 276):

$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \dots\dots 1$
--

٢. العائد على حق الملكية : Return On Equity (ROE)

يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم (العامري، 2010، 50)، فضلاً عن ذلك يعد مؤشراً محدداً للنمو والتطور (داود، 2010، 23)، ومن ناحية أخرى فارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف. وفي الوقت نفسه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف

على الاقتراض)، وانخفاضها يشير الى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض (المشهداني، 2009، 67) وتقاس من خلال تطبيق المعادلة الآتية (Reilly&Brown 2012, 277):

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \dots\dots 2$$

ثانياً : عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على الربحية :

هناك عوامل خارجية لا يستطيع المصرف السيطرة عليها والتحكم فيها سوا التنبؤ بها أو التكيف معها واحتوائها والتي تؤثر على ربحيته، وهذه العوامل هي :

١. سعر الفائدة : Interest Rate

يمثل سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية . فهو إذاً يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة، وعليه يعتبر سعر الفائدة عائداً على الأموال المقترضة تارة ، وتارة أخرى تكلفة لها، ولما إذا كانت المصارف مؤسسات للوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين ، فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية، وإيرادا لما يحصل عليه المصرف من القروض التي يمنحها (فرحات، 2006، 5).

ويأخذ سعر الفائدة مفهومين الأول سعر الفائدة الاسمي Nominal Rate وهو السعر الذي تدفعه المصارف فعلاً ، والآخر سعر الفائدة الحقيقي Real Rates ويمثل السعر الاسمي مطروحاً منه علاوة التضخم أو أية مخاطر أخرى، وبحسب على أساس التغير المتوقع في المستوى العام للأسعار (Bodie et,al.,2008,156).

ومن جهة ثانية تتعرض المؤسسات المالية لخطر سعر الفائدة بسبب تبايناتها، فخطر سعر الفائدة المتزايد يمكن أن يفرض تهديدا مهما على أرباحها ورأسمالها، فتذبذبه يؤثر على أرباح المصرف وذلك بتغير صافي دخل الفوائد ومستوى الدخل غير الحساس للفائدة ، فضلاً عن تأثيره على مصاريف التشغيل فإنه يؤثر في القيمة الضمنية للموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية وذلك لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ستتغير لدى تغير سعر الفائدة (فرحات، 2006، 7).

وعليه يمكن تعريف سعر الفائدة على أنه "تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على هامش أرباح المصرف" (Rose, 1999, 174) ويرى آخرون بأنه "العائد على راس المال المستخدم وثمان

استخدام الأموال وأجره المال المقترض " (المؤمنى، 1996، 127) وأشار (سعيد، 2013، 13) الى سعر الفائدة بأنه حق المصرف أو حق العميل نظير تخلي احدهما للآخر عن مبلغ معين لمدة محددة من الزمن.

٢. سعر الصرف : Exchange Rate

يمثل سعر صرف عملة لاقتصاد ما بمثابة المرآة التي تنعكس فيها مستويات الأسعار المحلية لذلك الاقتصاد إزاء المستثمرين والمتعاملين الأجانب كذلك يعد من اهم محددات الاستثمار، وإن أي تغير فيه يعني تقيدا في أسعار الموجودات المحلية وعوائدها لذا ف إنَّ عدم استقرار سعر الصرف سوف ينعكس على عدم استقرار عوائد الموجودات المحلية، وإن انخفاضه يؤدي الى انخفاض تلك العوائد في نظر المستثمرين الأجانب (العاني، 2002، 76).

وقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين فيعرف بأنه وحدة النقد الاجنبي (foreign money) بدلالة العملة او النقد المحلي (domestic money) (salvator 2001، 498)، كما يعرف بأنه سعر عملة بلد ما معبر عنها بعملات دول أخرى (سليمان، 2004، 19). ويعبر عنها آخرون بأنه سعر عملة بعملة أخرى، فأحدى عملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، أو هو نسبة مبادلة عملتين بمعنى انه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة بلد ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري، 2010، 120). أي ان سعر الصرف الاجنبي يمثل قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية. ويتحدد سعر الصرف من خلال العلاقة بين الطلب والعرض في سوق الصرف (Orchard, 1988, 581)، وإن معادلة سعر الصرف تستخرج بحسب الصيغة الآتية (سليمان، 2004، 20) :

$\text{معدل صرف العملة المحلية} = \dots\dots \frac{1}{\text{معدل صرف العملة الأجنبية}} \quad 3$

٣. التضخم : Inflation

لقد تطور تعريف التضخم مع تطور الفكر الاقتصادي واختلفت تعاريفه تبعا لاختلاف وتطور المذاهب والمدارس الفكرية والاقتصادية وإفرازات الأزمات الاقتصادية فيعرف بأنه "الزيادة المحسوسة في كمية النقود" (الروبي، 1973، 14-13) أما النظرية الكينزية فإنها ترى بان التضخم هو فائض الطلب الكلي Excess – demand بالنسبة للعرض الذي يكون في وضع الاستخدام

الكامل فان مثل هذا الاختلال في التوازن يتميز بأسعار مرتفعة وبناء على ذلك فان الارتفاع في الأسعار هو علامة للتضخم (قاسم، 1981، 282).

يعمل معدل التضخم على عدم توازن القيمة النقدية مع القيمة الحقيقية للاستثمارات كافة، فقد يتساوى معدل العائد من الاستثمار من حيث القيمة النقدية في سوقين مختلفين، إلا أن القيمة الحقيقية لذلك العائد قد تكون مختلفة، ويعزى ذلك الى وجود اختلاف في معدل التضخم بين السوقين، لذا يفضل المستثمر العمل في سوق منخفضة التضخم لتحقيق عائد حقيقي مرتفع (العاني، 2002، 77). ويذكر بعض الكتاب أن حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار توصف بأنها (تضخم) وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقد يتزايد بسرعة اكبر من سرعة عرض السلع المشتراة بهذه النقود أي إن قيمة النقود النسبية تنخفض بينما تتزايد قيمة السلع ويعبر عن ذلك بأسعار مرتفعة. (الروبي، 1973، 17-18).

ثالثاً : عوامل البيئة الداخلية التي تؤثر على الربحية :

هناك عوامل داخلية يستطيع المصرف السيطرة عليها والتحكم فيها والتي تؤثر على ربحيتها، وهذه العوامل هي :

١. السيولة : Liquidity

تعَد السيولة من الأهداف الأساسية للمصرف، وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المتحقق للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب (وزارة المالية، 1989، 6)، أو هو قدرة المصرف على سداد الالتزامات حين الاستحقاق أو حين الطلب (الجميل، 2002، 374). أو إنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير (الشكرجي، 1999، 107).

تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، وهذا راجع الى سببين : الأول إن نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني إن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل (أبو محمد وقُدوري، 2005، 225). تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحول إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات القصيرة الأجل الودائع بصفة عامة (Saunders, 1997, 324)، حيث تمثل السيولة سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أثر سلباً على ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى إذا انخفضت السيولة عن

الحد المطلوب أدى ذلك إلى حدوث العسر المالي وضعف في كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته (أبوحمدة وقُدوري، 2005، 238-239) اتجاه المتعاملين.

٢. رأس المال المدفوع : Payed Capital

يعرف رأس المال المدفوع بأنه مجموع الأموال التي قدمها مساهمو المصرف فعلاً عند تأسيسه مشاركة منهم في تكوين رأسماله، ومع أنه لا يشكل إلا نسبة بسيطة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف، إلا أنه يعد من الضروري الاهتمام به، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع الجارية منهم (أبوحمدة وقُدوري، 2005، 60) وفي نفس الوقت يعزز من مكانة المصرف في الأوساط المختلفة .

المبحث الثالث: تحليل وتقدير دوال الربحية المصرفية

أولاً: تحليل معدلات الربحية المصرفية لعينة من المصارف التجارية:

على وفق معادلات (1) و (2) المشار إليها أعلاه تم الحصول على معدلات العائد على الموجودات ROA والعائد على الملكية ROE والمتحقق للمصارف عينة البحث، وكما موضح في الجدول (1)، ويلاحظ من الجدول إن مصرف بغداد قد حقق في سنة 1998 معدل عائد على الموجودات ROA بلغ (2.05%) ومعدل عائد على ملكيته ROE (26.84%)، ثم ارتفعت هذه المعدلات في السنوات التي تليها حتى عام 2003 وانخفضت إلى أدنى مستوياتها في تلك السنة لـ ROA (0.91%) ولكن لم تكن الأفضل بنسبة لـ ROE (16.1%) وذلك بسبب الأحداث التي شهدتها العراق في حربه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بدأت تتحسن هذه المعدلات حتى عام 2007 حيث بلغت أعلى مستوياتها في تلك السنة لـ ROA (5.43%) ولـ ROE (25.95%)، كما تباينت معدلات الأرباح المتحققة خلال المدة الزمنية المبحوثة، وذلك بسبب سياسات النقدية والمالية للدولة وقرارات المتخذة من الدولة، تارة برفع سعر الفائدة وتارة أخرى بانخفاضه وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف والتضخم.

ويلاحظ من الجدول (1) إن مصرف الشرق الأوسط قد حقق في سنة 1998 معدل عائد على الموجودات ROA بلغ (1.74%) ومعدل عائد على الملكية ROE (18.96%)، ثم تباينت هذه المعدلات في السنوات الأخرى . وفيما يتعلق بمصرف الاستثمار العراقي فإنه قد حقق في سنة 1998 معدل عائد على الموجودات ROA بلغ (2.49%) ومعدل عائد على الملكية ROE (32.55%)، ثم تباينت هذه المعدلات لتصله في عام 2007 أعلى مستوياتها لـ ROA (6.18%) ولم تكن الأفضل لـ ROE (20.82%).

وأيضاً يبين الجدول (1) إن مصرف الرشيد قد حقق في عام 1998 معدل عائد على الموجوداته ROA بلغ (0.71%) وهو أقل معدل عائد مقارنةً بالأعوام الأخرى وبلغت معدل العائد على ملكية لتلك السنة ROE (1.36%)، ثم تباين معدل العائد بشكل كبير جداً بين الأعوام ما قبل 2003 وما بعدها فقد ازدادت معدلات العائد بشكل كبير وبلغت عام 2011 عوائدها أعلى مستوياتها مقارنةً بالسنوات الأخرى كان ROA لـ (29.56%) أما ROE فقد بلغت (27.45%)، ثم تباينت هذه المعدلات لمدة الزمنية للسنوات المبحوثة . وفيما يتعلق بمصرف الرافدين فإنه قد حقق هو الآخر في سنة 1998 معدل عائد على الموجوداته ROA بلغ (0.83%) ومعدل عائد على ملكية ROE (1.13%)، وهو أقل معدل عائد على الملكية مقارنةً مع معدل عوائد المصرف خلال سنوات الأخرى ثم تباينت هذه المعدلات لتصله في عام 2007 أعلى مستوياتها لـ ROA (7.65%) ولـ ROE (9.42%)، ويمكن تفسير ارتفاع معدلات الربحية المصرفية لمعظم المصارف التجارية الى رفع معدلات سعر الفائدة عام 2007 اذ بلغ (23.5%) وهو ما يشير الى تدخل السلطات النقدية من اجل رفع معدل سعر الفائدة الحقيقي.

جدول رقم (1) معدلات الربحية المصرفية لعينة البحث

المصارف	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الرشيد	مصرف الرافدين					
السنوات	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE
1998	2.05	26.84	1.74	18.96	2.49	32.55	0.71	1.36	0.83	1.13
1999	3.09	28.11	3.44	38.36	4.47	37.65	1.34	2.3	1.28	1.81
2000	3.06	31.5	2.06	30.3	2.98	33.93	1.89	1.83	2.08	1.8
2001	1.87	30.09	2.24	30.93	1.74	26.18	1.51	3.82	1.61	3.38
2002	2.24	30.43	2.28	31.67	3.55	38.72	1.61	5.81	1.71	5.81
2003	0.91	16.1	1.86	18.22	0.008	0.12	14.34	15.34	4.67	4.67
2004	5.02	36	3.03	39.69	1.05	18.49	14.89	30.24	3.65	2.48
2005	0.75	4.24	2.45	30.75	0.75	9.32	17.88	19.45	2.65	2.11
2006	2.54	14.13	1.88	15.73	0.01	0.08	12.45	10.45	4.62	3.67
2007	5.43	25.95	3.55	28.65	6.18	20.82	15.65	13.67	7.65	9.42
2008	3.94	22.94	2.45	21.85	5.74	19.31	9.56	10.02	4.67	7.67
2009	1.97	14.47	2.1	15.5	2.4	7.35	22.56	19.88	6.56	6.43
2010	1.42	11.51	1.49	10.26	3.62	10.06	20.58	25.56	5.74	4.8
2011	2.85	17.89	2.01	15.87	3.92	12.24	29.56	27.45	4.87	4.92

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المصارف .

ثانياً: تحليل متغيرات الخارجية والداخلية:

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة الدينار العراقي قد تراجعت من (1620) ديناراً لكل دولار عام 1998 إلى (1972) ديناراً لكل دولار عام 1999 ثم ارتفعت قيمة الدينار العراقي عام 2000 لتبلغ (1930) ديناراً للدولار . ثم بعد ذلك بدأ سعر صرف الدينار العراقي بالانخفاض بسيط حتى بلغ عام 2001 (1929) ديناراً للدولار ثم ارتفعت عام 2002 لتبلغ (1957) ديناراً للدولار . إن عدم استقرار قيمة الدينار العراقي أدى الى التدهور في سعر صرف الدينار خلال عقد التسعينات وقد خلق ذلك توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي، مما أدى إلى عزوف أفراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وزيادة الطلب على العملات الأجنبية ولاسيما الدولار لأغراض عديدة منها لغرض الاكتناز والمضاربة.

أما في بداية عام 2003 فقد شهد سعر الصرف العراقي استقراراً نسبياً على الرغم من بدأ العمليات العسكرية على العراق حيث وصل سعر الصرف العراقي الى (1936) ديناراً للدولار . وكان سبب ذلك هو تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي، واستمر البنك المركزي في رفع سعر الصرف العراقي حتى بلغ عام 2004 (1453) ديناراً للدولار، واستمر هذا السعر في الاستقرار مع وجود بعض التذبذبات حيث بلغ (1472) ديناراً للدولار عام 2005 و(1475) ديناراً للدولار عام 2006، أما في عام 2007 فقد ارتفع سعر صرف الدينار ليبلغ (1267) ديناراً للدولار، واستمر التحسن في قيمة الدينار العراقي حتى بلغ سعر صرف الدينار عام 2008 (1203) ديناراً للدولار. مما أدى الى استقرار في قيمة الدينار العراقي عام 2009 (1182) ديناراً للدولار، وكذلك بلغ (1186) ديناراً للدولار عام 2010 و(1196) ديناراً للدولار عام 2011 . وهذا يعني أن البنك المركزي أصبح يملك القدرة على تحسين واستقرار سعر صرف الدينار بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد . ويضاف إلى الآثار الايجابية التي حققها البنك المركزي في رفع سعر صرف الدينار العراقي وبذلك فقد استطاعت السلطات النقدية في محاربة التضخم ورفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع .

نستخلص أيضاً من الجدول رقم (2) أن نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي عام 1998 كانت (14.77%) ثم انخفضت نسبة التضخم في عام 1999 إلى (12.58%) وإلى (4.98%) عام 2000 ثم بدأت بارتفاع فبلغت عام 2001 (16.37%) ثم ارتفعت بمستويات كبيرة جداً ليصل الى (53.24%) عام 2006. ثم بعد ذلك بدأ التضخم بالانخفاض حتى بلغ عام 2007

(30.83%) ثم وصله الى أدنى مستوياته عام 2010 لتبلغ (2.4%) وهذا يؤكد بأن السلطات النقدية امتلكت الأدوات الفعالة لمكافحة التضخم .

وكذلك يلاحظ من الجدول رقم (2) بأن أسعار الفائدة في عام 1998 كانت (7.25%) واستمر هذا السعر في الاستقرار مع وجود بعض التذبذبات بمقدار 1% حيث بلغ (9.5%) عام 2004 وفي شهر آذار عام 2004 قرر مجلس إدارة البنك المركزي التحرير المالي الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأوراق المالية وكافة الأدوات المالية الأخرى وفقاً لأوضاع السوق، أي بمعنى التوجه نحو اقتصاد السوق بما يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد، ويعد هذا القرار تحولاً جذرياً في عمل النظام المصرفي من خلال تفعيل وتعزيز دور سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق للوصول إلى تحديد السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وازدياد المنافسة داخل النظام المصرفي . وعلى الرغم من إعطاء حرية للمصارف في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إلا أن تحديد أسعار الفائدة ترتبط بسعر السياسة أو سعر البنك (policy rate) الذي يعد بمثابة بوصلة ملاحية للتأثير في سلوك أسعار الفائدة، إذ يتحدد بموجبه ما يقرض به البنك المركزي وما تودع المصارف في البنك المركزي في إطار السيطرة على حجم السيولة النقدية، ففي الأوقات التي ترتفع فيه معدلات التضخم يعمل البنك المركزي على رفع سعر الفائدة لتحفيز هيكل أسعار الفائدة والحفاظ على تماسك المدخرات وتعظيم قوتها الشرائية بما يساعد السياسة النقدية في التصدي لمستويات السيولة المرتفعة واحتوائها ضمن السوق النقدية من خلال جعل سعر الفائدة الحقيقي عند مستواه الموجب لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتوليد ميول على استقرار قيمة الدينار العراقي عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف، بدلاً من تحويل هذه الودائع إلى كتلة نقدية هائلة باتجاه السلع والخدمات، وبالعكس يعمل البنك المركزي على تخفيض سعر الفائدة في أوقات الانكماش من أجل تنشيط السوق المصرفية لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق أهداف التنمية، وعليه فمن خلال سعر الفائدة تعمل المصارف التجارية على تحديد أسعار الفائدة المدفوعة والمتقاضاة من خلال مقارنة العوائد التي تحصل عليها عند إيداع احتياطاتها النقدية لدى البنك المركزي أو إقراضها للجمهور (العبيدي، 2009، 147) وهذا إحدى الوسائل التي تلجأ إليها المصارف من أجل المحافظة على استقرار السوق النقدية .

جدول رقم (2) بيانات المتغيرات المستقلة (الخارجية والداخلية) للبحث

السنوات	سعر الصرف EX	التضخم F	سعر الفائدة R
1998	1620	14.77	7.25
1999	1972	12.58	7.35
2000	1930	4.98	7.35
2001	1929	16.37	7.35
2002	1957	19.32	6.35
2003	1936	32.58	6.35
2004	1453	26.96	9.5
2005	1472	36.96	10.5
2006	1475	53.24	13.92
2007	1267	30.83	23.5
2008	1203	2.69	20.25
2009	1182	7.1	12.33
2010	1186	2.4	9.75
2011	1196	5.6	9.5

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة .

ثالثاً: تحليل دوال الربحية المصرفية:

تعرض الجداول (3) الى (7) تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، معدل الفائدة، نسبة التضخم، السيولة، رأس المال المدفوع) في المتغيرات المعتمدة ربحية المصارف خلال مدة البحث، وكالاتي :

يوضح الجدول (3) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف بغداد، وفيه نجد أربعة نماذج قياسية (لوغارتمية الطرفية، لوغارتمية الطرف الأيمن، لوغارتمية الطرف الأيسر والنموذج القياسي الخطي) وعند دراسة هذه النماذج سنلاحظ إن معامل التحديد R^2 في نماذج الربحية المصرفية (ROA) يتألف من أربعة نسب هي على التوالي (71% و 72% و 69% و 76%) وسنرجع النموذج القياسي الخطي وذلك لارتفاع قيمة R^2 عن بقية النماذج القياسية إذ بلغت (76%)، فضلاً عن معنوية النموذج من خلال اختبار F إذ نجد إن معنوية sig بلغت 0.02 عند مستوى معنوية 0.05 . ويبين هذا النموذج بان التغيرات في الربحية (ROA) لمصرف بغداد تعود الى التغيرات في العوامل الخارجية والداخلية وعليه تم قبول فرضية الأولى والتي يقول "يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROA)".

أما في المعادلات ROE إن نسبة (60%) للوغارتمية الطرفية و (75%) للوغارتمية الطرف الأيمن و (65%) للوغارتمية الطرف الأيسر و (84%) للمعادلة الخطية توضح بأن التغيرات في إرباح مصرف بغداد يعود الى التغيرات في العوامل الخارجية والداخلية في حين تعود ما نسبته (40%) (25%) (35%) (16%) على التوالي من التغير الى متغيرات لم تدخل في النموذج هي الأغلب تمثل سياسات الاقتصاد الكلي والمتمثلة بالسياسة المالية واغلبها سياسات الضرائب والسياسة النقدية، كذلك سياسات الداخلية للمصرف، وبالرغم من معنوية النموذج بالنسبة لاختبار F وكذلك بالرغم من ارتفاع معامل التحديد فان النموذج للوغارتمية الطرفين لم يظهر له اثر معنوي وهذا يعود لسبب وجود الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، حيث إن هذه المتغيرات ترتبط فيما بينها ارتباط خطي بسبب كونها متغيرات تتأثر ببعضها، وعليه تم قبول فرضية الثانية والتي تنص "يؤثر التغير في عوامل البيئة الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) وعوامل البيئة الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع) على مؤشر الربحية (ROE)".

جدول رقم (3) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف بغداد

نوع النموذج	النموذج القياسي	Sig C	Sig EX	Sig F	Sig R	Sig LB	Sig Ca	Sig F	R ²	النتيجة
لوغارتمية الطرفين	ROA = 20.18-2.09 EX+0.1 F+0.89 R- 0.79 LB-0.14 Ca	0.12	0.15	0.50	0.08	0.04	0.25	0.04	71	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	ROA = 46.64-4.93 EX+0.43 F+2.44 R- 1.76 LB-0.34 Ca	0.13	0.16	0.26	0.05	0.05	0.25	0.03	72	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	ROA = 3.05-0.001 EX-0.002 F+0.06 R- 0.01 LB-8.68 Ca	0.11	0.21	0.8	0.08	0.01	0.29	0.05	69	معنوي
خطية	ROA = 8.56-0.003 EX-0.0006 F+0.16 R- 0.02 LB-2.98 Ca	0.04	0.09	0.97	0.03	0.15	0.10	0.02	76	معنوي
لوغارتمية الطرفين	ROE = 15.17-0.85 EX+0.05 F+0.59 R- 0.37 LB-0.24 Ca	0.30	0.59	0.75	0.29	0.35	0.10	0.12	60	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	ROE = 275.66-20.84 EX+1.16 F+6.69 R- 10.90 LB-3.37 Ca	0.15	0.32	0.62	0.35	0.05	0.09	0.02	75	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	ROE = 3.59-0.0005 EX-0.1 F+0.56 R- 0.002 LB-1.65 Ca	0.17	0.59	0.14	0.28	0.76	0.07	0.07	65	معنوي
خطية	ROE = 59.41-0.01 EX+0.15 F+0.44 R- 0.14 LB-2.57 Ca	0.01	0.18	0.22	0.24	0.12	0.01	0.004	84	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

جدول رقم (4) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف الشرق الأوسط

نوع النموذج	النموذج القياسي	Sig C	Sig EX	Sig F	Sig R	Sig LB	Sig Ca	Sig F	R ²	النتيجة
لوغارتمية الطرفين	$ROA = -4.55 + 0.66 EX + 0.03 F + 0.55 R + 0.27 LB - 0.08 Ca$	0.57	0.45	0.63	0.06	0.50	0.37	0.37	43	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROA = -9.71 + 1.53 EX + 0.09 F + 1.38 R + 0.82 LB - 0.25 Ca$	0.61	0.47	0.62	0.06	0.40	0.28	0.34	45	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROA = -0.02 + 0.001 EX - 0.005 F + 0.04 R + 0.01 LB - 1.64 Ca$	0.97	0.76	0.26	0.02	0.14	0.06	0.13	59	غير معنوي
خطية	$ROA = 0.05 - 0.0004 EX - 0.01 F + 0.10 R + 0.03 LB - 3.93 Ca$	0.98	0.71	0.27	0.02	0.14	0.07	0.04	58	معنوي
لوغارتمية الطرفين	$ROE = -4.54 + 1.13 EX + 0.04 F + 0.54 R - 0.02 LB - 0.08 Ca$	0.71	0.40	0.72	0.21	0.96	0.57	0.28	48	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROE = -165.77 + 27.8430 EX + 0.91 F - 10.66 R - 4.22 LB - 2.28 Ca$	0.58	0.41	0.76	0.31	0.78	0.51	0.41	41	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROE = -0.02 + 0.001 EX - 0.005 F + 0.04 R + 0.01 LB - 1.64 Ca$	0.97	0.76	0.26	0.02	0.14	0.06	0.13	59	غير معنوي
خطية	$ROE = 18.02 - 0.002 EX - 0.21 F + 0.69 R + 0.39 LB - 6.72 Ca$	0.62	0.98	0.19	0.23	0.20	0.03	0.03	65	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

جدول رقم (5) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف الاستثمار العراقي

نوع النموذج	النموذج القياسي	Sig C	Sig EX	Sig F	Sig R	Sig LB	Sig Ca	Sig F	R ²	النتيجة
لوغارتمية الطرفين	$ROA = 79.20 - 8.77 EX + 1.02 F + 2.17 R - 2.61 LB - 0.28 Ca$	0.19	0.20	0.11	0.29	0.19	0.66	0.12	60	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROA = 7.53 - 0.11 EX - 1.21 F + 4.13 R - 0.71 LB - 0.32 Ca$	0.87	0.98	0.04	0.03	0.66	0.56	0.09	63	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROA = 11.42 + 0.005 EX - 0.11 F + 0.02 R - 0.03 LB - 2.4 Ca$	0.15	0.19	0.002	0.13	0.14	0.49	0.02	74	معنوي
خطية	$ROA = -1.77 + 0.001 EX - 0.09 F + 0.36 R - 0.01 LB + 1.3 Ca$	0.76	0.51	0.003	0.006	0.53	0.64	0.01	79	معنوي
لوغارتمية الطرفين	$ROE = 79.23 - 8.13 EX - 0.70 F + 1.65 R - 2.50 LB - 0.41 Ca$	0.18	0.23	0.26	0.41	0.21	0.52	0.21	53	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROE = 234.39 - 13.78 EX - 4.21 F + 16.17 R - 12.64 LB - 3.95 Ca$	0.41	0.66	0.17	0.12	0.20	0.23	0.02	74	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROE = 16.03 - 0.006 EX - 0.10 F + 0.14 R - 0.03 LB - 4.91 Ca$	0.05	0.12	0.005	0.26	0.12	0.18	0.04	70	معنوي
خطية	$ROE = 57.01 - 0.01 EX - 0.55 F + 1.24 R - 0.23 LB - 2.81 Ca$	0.20	0.59	0.008	0.11	0.11	0.19	0.01	77	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

جدول رقم (6) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف الرشيد

نوع النموذج	النموذج القياسي	Sig C	Sig EX	Sig F	Sig R	Sig LB	Sig Ca	Sig F	R ²	النتيجة
لوغارتمية الطرفين	ROA = -388.77-0.25 EX-0.06 F-0.48 R+ 0.10 LB+19.90 Ca	0.0005	0.85	0.65	0.28	0.75	0.0002	0.00006	94	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	ROA = -1414.15-33.35 EX+0.72 F-11 R- 2.17 LB-86.23 Ca	0.07	0.03	0.63	0.03	0.53	0.02	0.001	89	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	ROA = -19.26+0.0001 EX-0.008 F- 0.02 R+ 0.00 LB+5.56 Ca	0.001	0.83	0.39	0.35	0.71	0.0001	0.00005	94	معنوي
خطية	ROA = -64.51-0.01 EX-0.04 F-0.67 R- 0.01 LB+2.82 Ca	0.20	0.14	0.64	0.05	0.58	0.01	0.001	87	معنوي
لوغارتمية الطرفين	ROE = -300.65-0.75 EX+0.05 F-1.02 R+ 0.35 LB+15.63 Ca	0.007	0.65	0.76	0.08	0.41	0.003	0.001	87	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	ROE = -1908.37-30.44 EX+1.02 F- 17.16 R+ 0.85 LB+110.20 Ca	0.05	0.10	0.59	0.01	0.84	0.02	0.003	85	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	ROE = 14.36+8.87 EX-0.004 F-0.05 R+ 0.002 LB+4.40 Ca	0.03	0.93	0.72	0.18	0.57	0.003	0.002	86	معنوي
خطية	ROE = -79.63-0.01 EX-1.04 F-1.03 R- 0.008 LB+3.29 Ca	0.19	0.25	0.71	0.02	0.81	0.01	0.004	84	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

جدول رقم (7) النماذج القياسية للمتغيرات المؤثرة على ربحية مصرف الرافدين

نوع النموذج	النموذج القياسي	Sig C	Sig EX	Sig F	Sig R	Sig LB	Sig Ca	Sig F	R ²	النتيجة
لوغارتمية الطرفين	$ROA = -101.19 + 1.50 EX - 0.16 F + 0.45 R + 0.29 LB + 4.69 Ca$	0.01	0.32	0.22	0.24	0.61	0.005	0.004	84	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROA = -179.59 + 0.06 EX - 0.27 F + 1.65 R - 0.06 LB + 9.47 Ca$	0.19	0.99	0.59	0.27	0.97	0.08	0.02	76	معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROA = -6.84 + 0.001 EX - 0.01 F + 0.03 R + 0.005 LB + 2.89 Ca$	0.02	0.14	0.20	0.11	0.32	0.002	0.002	87	معنوي
خطية	$ROA = -13.52 + 0.001 EX - 0.02 F + 0.15 R - 0.01 LB + 6.62 Ca$	0.19	0.54	0.38	0.11	0.61	0.03	0.01	79	معنوي
لوغارتمية الطرفين	$ROE = -75.09 + 2.65 EX - 0.18 F + 0.77 R + 0.81 LB + 2.73 Ca$	0.20	0.30	0.40	0.23	0.41	0.22	0.27	49	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيمن	$ROE = 155.18 + 6.13 EX - 0.59 F + 4.25 R + 1.5 LB + 5.23 Ca$	0.47	0.52	0.48	0.10	0.68	0.52	0.23	51	غير معنوي
لوغارتمية الطرف الأيسر	$ROE = -7.60 + 0.002 EX - 0.01 F + 0.07 R - 0.01 LB + 1.93 Ca$	0.07	0.08	0.25	0.05	0.16	0.09	0.08	65	غير معنوي
خطية	$ROE = -21.83 + 0.006 EX - 0.05 F + 0.39 R + 0.03 LB + 5.03 Ca$	0.14	0.15	0.21	0.01	0.30	0.21	0.04	70	معنوي

الجدول : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS .

- بعد دراسة النماذج القياسية في الجداول (3) الى (7) تم التوصل الى ما يلي :
١. تشير جميع النماذج القياسية المعنوية منها الى إن ربحية المصرفية (ROA , ROE) تتأثر بالمتغيرات الخارجية والداخلية، فالمصارف التجارية تعمل في ظل بيئة اقتصادية متغيرة.
 ٢. تُقدم النماذج القياسية كم هائل من المعلومات التي تساعد إدارات المصارف التجارية في اختيار أفضل الطرائق للمقارنة والتحليل بغية ترجيح النموذج القياسي الأمثل والذي يعبر بشكل دقيق عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المبحوثة.
 ٣. إن مرونة رأس المال المدفوع اكبر من واحد صحيح وهي مرونة عالية، وتعني ان التغيرات القليلة فيه تؤثر بشكل كبير على مستويات الربحية المصرفية، لذلك يعتبر راس المال المدفوع من أهم المتغيرات التي تؤثر على ربحية المصرفية ويتفق هذا مع ما ذهبنا إليه النظرية الاقتصادية.
 ٤. إن نوع العلاقة بين سعر الفائدة ومؤشر الربحية المصرفية (ROA , ROE) هي علاقة طردية وإن مرونة سعر الفائدة اقل من الواحد عدد صحيح وهي مرونة عالية نسبياً، فالتغير بنسبة 100% يؤدي الى ارتفاع مستوى الربحية المصرفية بنسبة 16% في النموذج القياسي الخطي في الجدول (3) وبنسبة 44% في النموذج القياسي الخطي المتعلق بـ (ROE).
 ٥. إن سعر الصرف والتضخم يرتبطان بعلاقة عكسية مع الربحية المصرفية للمصارف التجارية وهذا يعني إن ارتفاع معدلات سعر الصرف والتضخم تؤدي الى انخفاض في مستويات الربحية المصرفية (ROA , ROE) وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
 ٦. ترتبط السيولة بعلاقة عكسية مع الربحية المصرفية وهذا ما تؤكده اغلب النماذج القياسية للمصارف التجارية، وهذا يعني إن ارتفاعاً في حجم السيولة عن الحد الاقتصادي يؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات :

- من الاستعراض النظري للبحث والجانب التطبيقي له تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي كالآتي:
1. اتضح من البحث إن الربحية المصرفية (ROA , ROE) تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية (سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة) ومجموعة من العوامل الداخلية (السيولة، رأس المال المدفوع).
 2. إن سعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الربحية المصرفية (ROA , ROE) للمصارف التجارية.
 3. يرتبط سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم السيولة بعلاقة عكسية مع الربحية المصرفية (ROA , ROE).
 4. إن رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يعتبران من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على مؤشر الربحية المصرفية (ROA , ROE).
 5. لقد تم ترجيح النماذج القياسية الخطية وذلك لما تتمتع به من أفضلية من الناحية الإحصائية وهذا ما أثبتته قيمة F المعنوية وارتفاع في معامل التحديد R^2 لأغلب النماذج فضلاً عن قدرتها على تفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية ومؤشر الربحية المصرفية (ROA , ROE).
 6. إن عدم استقرارية متغيرات البحث تكون سبباً في انخفاض مستوى الاستثمار في المصارف، وفي نفس الوقت يزيد من عامل المخاطرة الأمر الذي يحجم المستثمرين من الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى الأرباح .

ثانياً. المقترحات :

- تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات، يمكن إدراج هذه المقترحات بالآتي :
1. على إدارات المصارف التجارية إنشاء وحدات إدارية متخصصة لمتابعة حركة أسعار الصرف وتذبذبات التضخم، وسعر الفائدة بغية تحقيق من مخاطر الأزمات المالية ومخاطر المتغيرات الخارجية والداخلية وعلى إدارات المصارف أن تسهر على التأكد من هذه المسألة.

٢. الاهتمام الأمثل بسعر الفائدة والسيولة فضلاً قيام المصارف بتدعيم رأس مالها من خلال زيادة رأس المال المدفوع من أجل المساهمة في ترسيخ الثقة لدى المتعاملين معها، وقدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل اكبر.
٣. مواصلة البحث في هذا المجال والتركيز على بناء نماذج قياسية وفق أسلوب السلاسل الزمنية بغية تقدم هذا النوع من الدراسات الى إدارات المصارف التجارية للكشف عن حجم وأهمية المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
٤. إعادة النظر في إدارات المصارف، وخاصة إدارات مصارف القطاع الخاص والعمل على تحسين الأداء وزيادة نسبة الأرباح باعتبارها أهم هدف للمصرف.

أولاً: المصادر العربية:

أ - النشرات والتقارير الرسمية:

١. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (www.cbi.iq) .
٢. سوق العراق للأوراق المالية، التقارير السنوية، (www.isx-iq.net) .
٣. وزارة المالية، (1989)، دليل ديوان الرقابة المالية .

ب - الرسائل والاطاريح والدوريات :

١. داود، احمد عدنان سليمان، (2010)، تقويم الأداء المالي باستخدام الحاسوب/ دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الشمالية للأعوام (2005-2008)، رسالة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين .
٢. الروابي، نبيل، (1973)، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر .
٣. سليمان، فتحي محمد، (2004)، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤. الشكرجي، بشار ذنون، (1999)، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية/ دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
٥. الطائي، سجي فتحي محمد، عبد الهادي، شيماء وليد، (2013)، قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية/ دراسة تحليلية لمجموعة البركة

المصرفية للفترة 2004-2010, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 28.

6. فرحات، سهير محمد احمد، (2006)، قياس خطر سعر الفائدة وإدارته لتحديد الهيكل المناسب لميزانية المصرف - تطبيق في عينة من المصارف العربية للمدة من (2000-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
7. محمد، عبد الحسين جاسم، (2006)، اثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية/ دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 23.
8. المشهداني، إيمان شيحان عباس، (2009)، اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، رسالة دبلوم عالي (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .

ج- الكتب العربية :

1. أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، (2005)، إدارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل .
2. الجميل، سرمد كوكب، (2002)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، دار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، العراق .
3. سعيد، عبد السلام لفته، (2013)، رياضيات المال والاستثمار (الفائدتان البسيطة والمركبة)، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
4. الشماع، خليل محمد، (1992)، الإدارة المالية، مطبعة الاخاء البغدادية، بغداد، ط4 .
5. العامري، محمد علي إبراهيم (2010)، الإدارة المالية المتقدمة ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن .
6. العامري، محمد علي إبراهيم (2013)، الإدارة المالية الحديثة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن .
7. قاسم، احمد رفيق، (1981)، التحليل الاقتصادي الكلي ، مطبعة صوت الخليج، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .
8. المؤمني، غازي فلاح، (1996)، مبادئ الرياضيات المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Bodie, Zvi & Kane, Alex & Marcus , Alan J. (2008), Investments, 8th.ed, McGraw–Hill Irwin, Companies Inc, America .
2. Orchard, E. and Others (1997), Business Economics, Black Well LTD, UK .
3. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C. (2012), Analysis Of Investment & Management Of Portfolios, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada.
4. Rose, Peter S. (1999) Commercial Bank Management, McGraw-Hill, Irwin, Companies Inc, United States Of America .
5. Salvator, D, (2001), International Economics, John willy, and Sons, Now Yourk .
6. Saunders, Athony, (1997), Financial Institution Management, 2nd.ed, McGraw–Hill Irwin, Boston .

ملحق (1) معدلات السيولة ومبالغ رأس المال المدفوع للمصرفية عينة البحث

مصارف		مصرف بغداد		مصرف الشرق الأوسط		مصرف الاستثمار العراقي		مصرف الرشيد		مصرف الرافدين	
السنوات	السيولة	رأس المال المدفوع	السيولة	رأس المال المدفوع	السيولة	رأس المال المدفوع	السيولة	رأس المال المدفوع	السيولة	رأس المال المدفوع	السيولة
1998	40.99	3200000000	24.73	4000000000	19.96	2000000000	63.773	2000000000	84.957	4000000000	84.957
1999	18.25	6400000000	34.02	6000000000	26.29	4000000000	66.71	2000000000	91.210	4000000000	91.210
2000	16.18	12800000000	31.85	12000000000	24.3	6000000000	61.71	2000000000	79.347	4000000000	79.347
2001	27.15	17500000000	29.93	24000000000	22.48	10000000000	62.9	2000000000	84.313	4000000000	84.313
2002	23.17	19900000000	24.28	32400000000	20.56	12000000000	75.52	2000000000	109.97	4000000000	109.97
2003	93.99	26400000000	33.3	32400000000	50.15	19200000000	46.72	2000000000	43.76	4000000000	43.76
2004	33.38	52800000000	54.83	75000000000	101.04	57600000000	66.47	2000000000	99.21	4000000000	99.21
2005	66.3	52973000000	37.79	150000000000	55.21	250000000000	113.38	2000000000	186.94	4000000000	186.94
2006	77.39	52973000000	57.91	270000000000	96.17	297500000000	101.36	2000000000	117.77	4000000000	117.77
2007	63.1	52973000000	52.35	310000000000	130.73	297500000000	112.38	2000000000	138.64	4000000000	138.64
2008	50.49	700000000000	50.34	420000000000	136.28	375000000000	122.52	2000000000	149.72	4000000000	149.72
2009	72.16	850000000000	78.53	550000000000	130.5	504000000000	137.19	2000000000	193.15	4000000000	193.15
2010	71.01	1000000000000	74.08	660000000000	107.19	750200000000	137.59	2000000000	198.43	4000000000	198.43
2011	64.55	850000000000	67.66	543000000000	124.66	540000000000	141.22	2000000000	67.85	4000000000	67.85